اقتصاد

الوزير الصريح أحمد الحمو في حديث لـ«الوطن»:

لم أسمع بمشروع إصلاح القطاع العام الصناعي

نستسهل التهم بالفساد علماً أن هناك آلية قانونية واضحة لمعالجته

| هناء غانم

لم يخلُ حديث «الوطن» مع وزير الصناعة أحمد الحمو من التحفظ على العديد من الأسئلة والأرقام المطلوبة على اعتبارها لا تهم المواطن، وجاءت إجاباته مغايرة لشكاوى بعض الصناعيين، مؤكداً أنه يبذل قصارى جهده من أجل إقلاع العديد من الشركات وعودتها للإنتاج، مشيراً إلى أنه يسعى لتحسين الأوضاع وفق ما هو متاح.

وكانت بداية الحديث عما يجري في الوزارة مؤخراً من تغييرات إدارية على مستوى المديرين العامين، بحسب ما تتناقله بعض وسائل التواصل الاجتماعي، ووجود حالات فساد وتلاعب، مبيناً أن التغيير ليس الهدف، وإنما التطوير، لأن المدير أحياناً لا يتناسب مع آلية التطوير التي يتم العمل عليها، الأمر الذي يتطلب التغيير واستبدال المدير بآخر يستطيع أن يتماشى مع تطور العمل.

موضحا أن تغيير بعض المديرين جاء بعد دراسة منذ فترة ولا علاقة له بالفساد ولا بالهدر إنما هناك قدرات عملية تتطلبها الإدارة للسيطرة على زمام الأمور، وعلى هذا الأساس تم التغيير، كما يندرج في بعض الأحيان ضمن موضوع التطوير والإصلاح معاً، مؤكداً أن معالجة الفساد لا تتم بهذه الطريقة بل له أجهزة مختصة تتم إحالة الملفات إليها.

فساد وقضايا معلقة

لدى سؤال الوزير الحمو عن بعض ملفات الفساد التي وصلت إلى الوزارة ولم يتم معالجتها كما يجب مثل ملف معمل الأحذية، أجاب مؤكداً أن الملف قيد المتابعة، وقد تمت مراسلة الشركة للتحقق من الأمر ومعالجته وإحالته إلى الجهات المختصة.

وبخصوص موضوع زجاج الفيول والفساد والهدر الذي طاله بمليارات الليرات وحتى تاريخه لم يحسم، قال الحمو: «الدعاوى جارية حول هذا المشروع منذ تسلمي منصب وزير الصناعة، وإن أول اجتماع لي في الوزارة كان يتعلق بالزجاج على اعتبار هذه الصناعة من الصناعات المهمة، لاسيما خلال المرحلة القادمة، وهي مرحلة إعادة الإعمار، إضافة إلى أن موادها الأولية متوافرة».

لافتاً إلى أن الشركة تعمل، وطاقتها الإنتاجية مجدية اقتصادياً إذ تنتج يوميا ٣٠٠ طن زجاج، ومع كل الجهود المبذولة لم يتم التواصل مع الشركة الأساسية للعقد بسبب أن لهذه الشركة على ما يبدو مشاكل والعقد جاء «على مبدأ مفتاح باليد» علماً أنه «لم يصلنا أي رد من قبلها وحاولت المؤسسة بكل جهدها ونحن مصرون على استكمال المشروع».

موضحا أن زجاج الفيول هو عقد قديم قبل العام ٢٠١١، والمتعهد نكل بتنفيذ العقد، مبيناً أنه خلال الفترة الماضية كانت هناك خطوات قانونية لإقامة دعاوى بين الشركة المنفذة والمؤسسة.

مشيراً إلى أن ما يتم العمل عليه حالياً هو إيجاد الخطوة الصحيحة لاستكمال المشروع علماً أن هذه الخطوة ليست سهلة بأن تجد أحد المستثمرين يستطيع إكمال المشروع من نقطة التوقف «ولا أخفيك سرا إذا قلت إنه حتى الآن لم نستطع أن نجد شركة تتبنى المشروع لكن هناك جهود تبحث ضمن هذا الإطار ونستطيع القول إننا وصلنا إلى خطوات لا بأس بها، فالموضوع لن يهمل أبداً ومن الضروري استكماله، والوزارة مصرة على ذلك».

مضيفاً: « منذ أيام تم الاتفاق مع سفير سورية في الصين الذي وعد بالمساعدة والتواصل مع الشركة، ونحن في المراحل الأخيرة من إيجاد شريك، واستكمال الأمر قد يستغرق ٣ أشهر، وعلى ضوء العقد نستطيع أن نحدد الزمن».

إلا أن الوزير أوضح أن ما حدث في شركة الزجاج ليس فساداً، لافتاً إلى أن المليارات التي ذكر أنها ضاعت يمكن أن توضع ضمن دعوى فوات الانتاج «لكن حقيقة الأمر مختلفة، لأن الموضوع تحول إلى الرقابة والتفتيش وصدر التقرير التفتيشي الذي لم يدن أحداً ولم يثبت أي عملية فساد حول العقد، ونحن للأسف نستسهل التهم بالفساد، علماً أن هناك آلية قانونية واضحة لمعالجة الفساد».

رواتب الشركات المتوقفة

فما يخص رواتب عمال الشركات المتوقفة والمتعثرة، وطلب الوزارة من المالية تسديدها من أموال الخزينة، بيّن الحمو أنه لا يوجد شركة في وزارة الصناعة إلا ويأخذ عمالها كامل رواتبهم رغم أن هناك شركات متوقفة عن الإنتاج وخاسرة، وبالنتيجة فإن العامل لا يعنيه من أين يقبض راتبه. موضحاً أن وزارة المالية هي من تحملت عبء الحرب وتتحمل جزءاً من الرواتب بسبب ظروف الأزمة ويجري العمل على إنقاذ هذه الشركات، معتبرا أن هذا ليس ديناً على الصناعة، ومؤكداً أن الوزارة تعمل على أن تكون رواتب عمالها من مؤسساتها وشركاتها.

قضية السكر

وعن موضوع السكر الأبيض المكرر لدى شركة سكر حمص وبيعه إلى «السورية للتجارة» بالأسعار العالمية الرائجة، وتحمل وزارة المالية عبء تكاليف الاستجرار بدلاً من «السورية للتجارة» أوضح الحمو أن اللجنة الاقتصادية اعتبرت خسارة شركة سكر حمص مبررة عن فرق السعر بين كلفة الإنتاج وسعر المبيع للسورية للتجارة، لذا وافقت الحكومة بأن تسجل وزارة المالية الخسارة قيداً تمهيداً لحلها عند دراسة التشابكات المالية. موضحاً أن السورية للتجارة كانت الجهة المخولة باستجرار كميات السكر، والفرق سوف تتحمله وزارة المالية.

تشابكات مالية

فيما يخص حلّ الشابكات المالية بين مؤسسات الوزارة وبينها وبين غيرها من الوزارات، بيّن الحمو أنه يتم العمل حالياً على حصر هذه التشابكات، وقد تم وضع برنامج زمني لذلك، وتتمثل الخطوة الأولى بمطابقة كل مؤسسة مع شركاتها منذ ثلاثة أشهر، ثم نبدأ المرحلة الثانية وهي مطابقة مؤسسات الوزارة «ونحن في مرحلة المطابقة الثانية لحل التشابكات المالية بين مؤسسات الوزارة مع بعضها، ثم بعد ثلاثة أشهر الانتقال إلى المرحلة الأخيرة وهي الوزارة مع الوزارات الأخرى». ولدى الاستفسار من الحمو عن قيم هذه التشابكات المالية أكد أنه لا يمكن إعطاء رقم في الوقت الحالي.

حلب بعد ٩ أشهر من زيارة الحكومة

فيما يخص واقع محافظة حلب بعد تسعة أشهر من زيارة الحكومة، بيّن الحمو «نعمل على تحسين وضع الكهرباء بشكل ملحوظ في المدينة الصناعية»، مشيراً إلى أن تم تأمين المياه إلى كل أهالي حلب، كما أن مشكلة الفيول قد حلت، وكذلك التيار الكهربائي في الشيخ نجار.

أضرار وتعثر

وعن قيمة أضرار وزارة الصناعة والجهات التابعة لها، بيّن الحمو أن الرقم تجاوز تريليون ليرة حتى تاريخه، في حين بلغت قيمة الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الصناعية الخاصة والخسائر نتيجة الظروف الراهنة نحو ١٠٣٥,٢ مليار ليرة.

أي إن إجمالي أضرار وخسائر الصناعة السورية تجاوز تريليوني ليرة.

وفيما يخص القروض المتعثرة التي يسعى الصناعيون لإيجاد حل لها، أكد الحمو أن هناك لجنة مشكلة من الحكومة لحل مشكلة هذه القروض، كل قرض على حدة، والعمل مستمر على هذا النحو.

إصلاح «الصناعة»

وعن مشروع إصلاح القطاع العام الصناعي الذي عرض على الحكومة أكثر من مرة، ثم اختفى بين الأدراج، بيّن الوزير أن هناك لجنة على مستوى الحكومة لتطوير القطاع العام، أما عن مشروع إصلاح القطاع العام الصناعي فأكد الوزير أنه لم يسمع بوجوده مطلقاً.

ولدى سؤال الوزير عن موضوع الإصلاح الإداري، وخطة الوزارة ضمن هذا الإطار، أوضح أن هذا المشروع هو جوهر التطوير الإداري «ونحن بدأنا بالخطوات التنفيذية بمرحلة تأهيل الكوادر عن طريق وضع برنامج تدريبي لكوادر الفئة الأولى وجاري العمل بنفس الإطار على إقامة بنية إلكترونية في الوزارة ونحن في مرحلة الأرشفة الكاملة للتوصل لخلق بنية الكترونية لقياس الأداء والتواصل لربط الكتروني كامل في نهاية العام سوف تكون المرسلات الكترونية كافة لإلغاء الورقيات، كما يتم العمل في مديريات الصناعة على تبسيط الإجراءات بخدمة المواطن لتكون بشكل الكتروني».

> تغيير المديرين لا علاقة له بالفساد وإنما بالقدرات والتطوير

> أكثر من تريليون ليرة خسائر القطاع العام ومثلها للخاص بسبب الحرب

هيئة تنمية المشروعات الصغيرة لـ«الوطن»:

آلية تمويلية جديدة خلال أسابيع

| صالح حميدي

بيّن معاون مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عماد العاشور لـ«الوطن» أنه تم وضع الأسس والقواعد الخاصة بوضع الآلية التمويلية الخاصة بالمشروعات الصغيرة لتكون ذراعاً تنفيذية لعمل الهيئة، وذلك بالتعاون مع هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات.

وأوضح أن خلق هذه الأداة يهدف بالدرجة الأولى إلى دعم أصحاب المشروعات من خلال الصندوق التابع لهيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات وأن خطوات الانتهاء من هذه الأداة في مراحلها الأخيرة وسوف يعلن عنها في غضون أسبوعين أو ثلاثة.

وبيّن العاشور أن الأموال متوافرة في الصندوق وأن مجلس إدارة هيئة دعم الإنتاج المحلي خصص جزءاً مهماً من هذه الأموال لتمويل المشروعات الصغيرة، واصفاً إياها بالخطوة الكبيرة والمهمة، وبأنها تشكل دفعة قوية لانطلاق عمل الهيئة فيما يتعلق بالشق التمويلي، الذي سوف يكون محركاً لباقي الأجزاء في عمل ومهام الهيئة الأخرى وخاصة في مجال التسويق والتدريب والتأهيل.

وعلى صعيد شراء الأراضي لإقامة حاضنات الأعمال أوضح العاشور أن الموازنة الاستثمارية للهيئة خصصت ٦٠ مليون ليرة لشراء المقاسم في المدينة الصناعية في عدرا في ريف دمشق لتخصيصها للمشروعات الصغيرة الحرفية والصناعية واستقطاب المشروعات كافة ضمن هذا المجال ومن خلال إقامة شراكات إستراتيجية مع اتحاد غرفة الصناعة والتجارة والحرفيين والزراعة وغيرها ممن يستطيع تقديم الدعم لهذه الحاضنات إضافة إلى التواصل مع بعض المنظمات الدولية لتقديم المساعدة على هذا الصعيد.

وأشار إلى أن الهيئة تخطط لإنشاء حاضنات ضمن موازنتها للعام القادم وشراء أراض أو مقاسم في مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب وهناك مساع لتخصيص الهيئة بمستودع على مساحة لا تقل عن ٥ آلاف متر مربع لاستيعاب مشروعات ضمن هذا المستودع وتقديم خدمات لها شبيهة بما يقدم لحاضنات الأعمال ومثل هذه الخطوات التي تدرسها الهيئة تهدف إلى خدمة فكرة الحاضنات تمهيداً لإقامتها في مختلف المحافظات إضافة إلى إنشاء فروع للهيئة كبيرة في محافظات حماة وطرطوس والسويداء واللاذقية لإقامة حاضنات أعمال زراعية وصناعية وحرفية واستثمار مراكز التنمية الريفية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتفعيلها والتي في معظمها متوقفة عن العمل حالياً في ظل المعاناة من غياب العامل البشري والمالي.

ولفت إلى أن تجربة الحاضنات في سورية قليلة جداً إذا لم تكن معدومة وفي معظم الموجود منها حاضنات أعمال إدارية بعيداً عن حاضنات الأعمال الزراعية والصناعية والحرفية لكونها تتطلب الكثير من الأموال.

آمر الضابطة الجمركية لـ«لوطن»: لا خلافات حالياً مع التجار والأمور تسير وفق الاتفاق مع غرف التجارة

جديد «خط» التهريب من تركيا.. ليمون وبيض ومربى!

| عبد الهادي شباط

كشف الآمر العام للضابطة الجمركية العميد سعيد الصبيح لـ«الوطن» عن ضبط ٥٣ قضية تهريب خلال الأسبوع الماضي، منها ٢١ قضية لمواد غذائية، مبيناً أن إجمالي الغرامات لهذه القضايا تجاوز ٢٦٠ مليون ليرة منها ١٠٥ ملايين ليرة غرامات محصلة ونحو ١٥٥ مليون ليرة غير محصلة.

وفي توضيح حول أهم المهربات من المواد الغذائية بيّن أن أهمها تشمل مادتي الموز والليمون الحامض، ومادة البيض حيث تم ضبط قرابة ٤٠ ألف صحن بيض مهرب ونحو ٥ أطنان من الموز وهو ما يمثل نحو ٢٨٠٠ كرتونة، على حين سجلت المهربات من مادة الليمون نحو ٣,٨ أطنان ، موضحاً أن معظم مصادر هذه المهربات من تركيا حيث تدخل عبر المناطق الشمالية، وأنه ليس من الضروري أن يكون المنشأ الأساس لهذه المواد هو تركيا، وإنما تكون تركيا هي بلد العبور لهذه المهربات إلى الأراضي السورية، كما شملت جملة المهربات من المواد الغذائية خلال الأيام الأولى من الشهر الحالي كلاً من مادة الجوز وزيوت عباد الشمس وأنواع مختلفة من السمون والعدس والشوكولا على شكل ألواح، إضافة لبعض الأنواع من أغذية الأطفال والمربيات.

وأكد العميد صبيح لـ«الوطن» أن معدلات التهريب تراجعت مؤخراً وخاصة للمواد الشائع تهريبها مثل غنم العواس واللحوم المجمدة، مبيناً أن عناصر الجمارك يتابعون هذه الأنواع من اللحوم حتى داخل الأسواق والمحال في حال وصول معلومات عنها لما لهذه الأنواع من اللحوم من مخاطر على الصحة العامة لعدم دخولها عبر المعابر النظامية، وعدم خضوعها للفحوصات والتحاليل المخبرية اللازمة للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية والمعتمدة.

وعن توافر التمور في بعض الأسواق المحلية أفاد أن هناك بعض التمور التي ما زالت تدخل إلى الأسواق المحلية مهربة من العراق، حيث يستغل بعض المهربين والتجار الحالة الأمنية في هذه المناطق لتهريب وإدخال مثل هذه المهربات للأسواق المحلية، إلا أن إدارة الجمارك تتابع هذه المواد المهربة وتراقب الطرقات التي تمر عبرها لضبطها ومصادرتها ومنعها الوصول للأسواق.

وعن العلاقة الحالية مع التجار بعد حالة التذمر من بعض سلوكيات الضابطات الجمركية، أوضح صبيح أنه لا خلافات حالياً مع التجار وأن الأمور تسير وفق الاتفاقات السابقة مع غرف التجارة وأن أي حالة تفتيش لمستودع تكون بإشراف الضابط رئيس الضابطة الجمركية لضمان تنفيذ المهمة دون حدوث أي تجاوزات أو مخالفات، مؤكداً أن عمل الجمارك ودورها في ضبط التهريب ومنعه الوصول للأسواق المحلية هو حماية للاقتصاد الوطني والصناعة المحلية وبالتالي مصالح الصناعيين والتجار، وخاصة من أعمال المضاربة التي تحدث عند إدخال مواد وسلع مشابهة لما هو متوافر لدى الباعة والتجار من مواد محلية أو مدخلة بطريقة شرعية، حيث يعمد بعض التجار إلى إدخال مواد مشابهة لها عبر التهريب وطرحها بالأسواق بأسعار أقل وبالتالي ضرب مبيع المواد الأخرى المشابهة لها وتعرض أصحابها للكساد والخسائر.

كما أكد العميد صبيح أن هناك حالة من المرونة العالية لدى الجمارك في التعامل مع التجار عبر تسوية مخالفاتهم والتوصل دائماً معهم لحلول تضمن حقوق الدولة والتاجر معاً، وأنه في أغلب الأحيان يقوم المدير العام لإدارة الجمارك أو الآمر العام للضابطة الجمركية بالتدقيق بالتحريات لضمان عدم وجود الأخطاء أو التجاوزات.

«التجارة الداخلية» تدرس إقامة مراكز تنمية ريفية نموذجية في المحافظات

| علي محمود سليمان

وقع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي يوم أمس عقداً بالتراضي مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية لإعداد دراسة تتعلق بإقامة مركز تنموي ريفي نموذجي لتكراره في مواقع مختلفة بمحافظات القطر.

وفي تصريحه لـ«الوطن» بيّن الغربي أن الغاية من إقامة هذه المراكز في المحافظات هو تقديم الخدمات بشكل أفضل للمزارعين في الريف السوري.

مبيناً أن المركز التنموي سيكون عبارة عن تجمع لعدة خدمات، كصالة بيع تابعة للمؤسسة السورية للتجارة، ومحطة تعبئة وقود، ومركز لاستلام الحبوب، ومركز للتوضيب والتغليف وخاصة لموسم الحمضيات في المنطقة الساحلية، إضافة لخدمات أخرى، على أن يتم توزيع هذه المراكز في المحافظات بحسب الحاجة والكثافة السكانية وفق الدراسة الموضوعة لها، حيث سيتم إنشاء ١١ مركزاً تنموياً في محافظات السويداء وحماة وحمص وطرطوس واللاذقية.

ويتضمن العقد أن تقوم الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية بإجراء الدراسات الهندسية لإنشاء مركز تنموي ريفي نموذجي لتكراره في مواقع مختلفة في القطر وتشمل الدراسات المعمارية والميكانيكية والكهربائية والصحية والإنشائية وأعمال الأتمتة على الأرض المخصصة له إضافة إلى تنظيم إضبارة فنية تنفيذية لتلزيم الأعمال التي تشتمل على المخططات التنفيذية ودفتر الشروط الفنية الخاصة ولائحة الكميات وشمولية السعر والكشف التقديري وذلك وفقاً للوثائق المطلوبة.

وذلك على أن تتم الدراسة وفق ثلاث مراحل بحيث تتضمن المرحلة الأولى إعداد المسح الطبغرافي وتقرير ميكانيك التربة وأسس الدراسة لجميع الاختصاصات الفنية والدراسة المعمارية الأولية (الدراسة التنظيمية لكل موقع)، وتتضمن المرحلة الثانية إعداد المصورات التنفيذية لكل الاختصاصات (معمارية وإنشائية وصحية وكهربائية وميكانيك وتكنولوجية لمركز التبريد والفرز وأتمتة وتحكم للمباني والمنشآت). بينما تتضمن المرحلة الثالثة تقديم إضبارة تلزيم للأعمال وتشمل دفاتر الشروط الفنية الخاصة ولائحة الكميات والكشف التقديري الإجمالي، وخلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ تسليم الدراسات ومن دون مقابل.

وبحسب العقد فإن الفريق الأول (وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك) تلتزم بتقديم البرنامج الوظيفي النهائي على ضوء الاحتياجات الوظيفية لكل محافظة معتمد من الإدارة مع إعطاء أمر المباشرة وتقديم البرنامج التنفيذي لجميع المواقع حسب أولويات الإدارة والإجابة عن طلبات واستفسارات الشركة العامة المتعلقة بالمشروع خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام والتوسط لدى أي جهة عامة (مؤسسة المياه– الكهرباء– الهاتف) لتأمين المعلومات والوثائق التي لها علاقة بالدراسة المطلوبة للمشروع والضرورية لقيام الشركة بمهمتها المحددة في هذا العقد وتسمية فنيين أو ممثلين لمتابعة واستلام أعمال الدراسة والإجابة عن طلبات واستفسارات الشركة واعتماد الدراسة مرحلياً ونهائياً.